

التوارث الدولي State Succession

ظاهرة التوارث الدولي من الظواهر المستمرة في العلاقات الدولية ولكن وضع قواعد لحكم أحوال هذه الظاهرة بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر وأدى العمل الدولي إلى نشأة عدد من القواعد العرفية ثم حاولت إتفاقيتا فيينا لعامي 1978، 1983 تقيين هذا العرف الدولي وإضافة أحكام جديدة اتفاقية ، ولكن عدم سريان هاتين الإتفاقيتين لعدم إكتمال نصاب التصديق جعل من الصعب على الأحكام الإتفاقية أن تسرى بذاتها 0

والتوارث أو الإستخلاف الدولي يعنى إختفاء دولة كشخصية قانونية دولية وتسمى الدولة السلف لتحل محلها دولة أخرى هي الدولة الخلف 0

وقد يكون التوارث كلياً (Universal) (مثل احتلال دولة لأخرى احتلالاً كاملاً على خلاف الاستعمار الذى ابتلع منذ البداية الأقاليم المستعمرة بأسباب كسب خاصة للأقليم تدخل فى نطاق الملكية ، كما قد يحدث التوارث الكلى باتحاد دولتين أو أكثر أو اندماجهما 0

كما قد يحدث التوارث الكلى فى أحوال انفصال إقليم عن الدولة أو انفصال دولة عن إتحاد أو تحلل الإتحاد بحيث تنشأ هذه الوحدات كأشخاص قانونية مستقلة ، كما يحدث التوارث الكلى فى أحوال تصفية الاستعمار ونشأة دول جديدة 0

والأمثلة على التوارث الكلى عديدة منها إتحاد مصر وسوريا ثم إنفصالهما وتفكك الإتحاد السوفيتى والإتحاد اليوغوسلافى والإتحاد التشيكى واستقلال الدول الحديثة عن الاستعمار 0

أما التوارث الجزئى فيعنى انفصال إقليم الدولة طوعاً أو كرهاً على سبيل التنازل أو البيع أو ضمه عنوة إلى دولة أخرى ويدخل فى ذلك احتلال الأراضى بالقوة وإن لم تعالج إتفاقيتا فيينا هذا الغرض كما سنرى ربما لعدم الاعتراف بالآثار الإقليمية للحروب 0 وفيما يلى موجزا لأحكام التوارث فى القانون الدولي المعاصر :

أولا - قاعدة الصحيفة البيضاء (Tabiola Rasa, Table Rase) :

وهي قاعدة عرفية تستند إلى حق تقرير المصير وعدم الكافؤ فى المعاهدات الاستعمارية ومناهضة الاستعمار وأوضاعه الموروثة لمصالح الدول الجديدة وتقضى هذه القاعدة بأن الدولة الجديدة لا تلتزم بما تعاقدت به ، نيابة عنها ، الدولة الاستعمارية إلا بما تقبله الدولة الجديدة فى إطار الإتفاق بينهما الذى يعرف باتفاقات التوارث *Traités*

O de Dévolution

وقد أكد مؤتمر فيينا عام 1978 أهمية احترام هذه القاعدة فى حكم التوارث فى مثل هذه الأحوال لدرجة أنه رفض إقتراحا سوفيتيا بأن يستثنى من تطبيق هذه القاعدة المعاهدات القاعدية (*Traités Normatifs*) وقواعد القانون الانسانى لأن النوعين يتعلقان بالمصالح العام الدولى O

ولكن المؤتمر قبل بعض الاستثناءات المحدودة على تطبيق هذه القاعدة فألزم الدولة الجديدة بما أبرمته الدولة القديمة من معاهدات فى حالتين هما : الاتفاقات الخاصة بالحدود (*Traités de Frontières*) والمعاهدات المرتبة لحقوق والتزامات عينية تتعلق بالإقليم مثل تحديد الإقليم وحق المرور فيه والمناطق الحرة فيمتد إلترام الدولة القديمة إلى الدولة الجديدة إمتدادا قانونيا إجباريا O

وقد أكدت إتفاقية فيينا عرفا فى هذا الشأن نشأ واستقر وبلورته المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية المناطق الحرة (*Les Zones Franches*) (إذ أكدت أن إنشاء منطقة سان جينجولف) *Saint Gingolph* عام 1816 بين سويسرا وسردينيا له طابع إتفاقى يتعين على فرنسا احترامه بوصفها وريثا لسردينيا فى هذه المنطقة O

وعلى خلاف ذلك فقد رفض مؤتمر فيينا أن يمتد الاستثناء على هذه القاعدة إلى حالة التغيير الجوهرى فى الظروف إذا تعلق الأمر بالقواعد العسكرية وهو نفس الموقف الذى إتخذه مؤتمر فيينا فى قانون المعاهدات عام 1969 حين رفض امتداد التغيير فى الظروف على الحدود ولكنه أكد الاستثناء فى صدد الحقوق العينية التى يحمل بها الإقليم O

ويجوز للدول الجديدة أن تتضمن إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف التى أبرمتها الدول الاستعمارية بمجرد إعلان الرغبة فى ذلك O

إذا انفصل إقليم عن دولة الأصل ونشأت عليه دولة أخرى فإن الدولة المنفصلة (Secessionné) تلتزم بكافة الاتفاقات التي عقدها دولة الأصل مع الدول الأخرى بشأن هذا الإقليم ، أما إذا صار جزء من إقليم الدولة إلى دولة أخرى سواء بالرضا أو بالإكراه فلا تنتقل مع الإقليم الالتزامات التعاقدية لدولته ويخضع هذا الإقليم للالتزامات التعاقدية للدولة الجديدة 0

وهذه قاعدة عرفية أبرزتها إتفاقية فيينا وأكدت على أن الإقليم ينتقل إلى الدولة الأخرى محملا بالالتزامات العينية التي تم تحميلها به من جانب دولته الأصلية ولتصوير ذلك إذا افترضنا أن قناة دولية حفرت في إقليم ثم إنتقل الإقليم إلى دولة أخرى انتقل معه المركز القانوني للقناة الدولية ولو لم تكن الدولة التي انتقل إليها الإقليم طرفا فى هذا المركز القانوني 0

ثالثا :

إذا تحددت دولتان أو أكثر إنتقلت التزامات الدول التي إرتبطت بها قبل الاتحاد إلى هذه الدول فى حالتها الجديدة بوصفها أقاليم فى الاتحاد الجديد فقد إلتزمت مصر وسوريا بالاتفاقات الدولية التي ارتبطت بها الدولتان قبل اتحادهما عام 1958 ولم يكن الاتحاد سببا فى تخلصهما من التزاماتهما الدولية 0

وإذا تفكك الاتحاد أو انحلت تحملت الدول الناتجة عنه بنوعين من الالتزامات التعاقدية الأول هو التزاماتها الأصلية قبل الاتحاد والثانى هو الالتزامات التي أبرمتها دولة الاتحاد نيابة عن أعضائه 0

رابعا :

فى حالة الديون التي ارتبطت بها دولة ثم إنتزع منها إقليم إنتزاعا مؤقتا مثل الاحتلال أو دائما فإن الدين أو جزء منه الذى استخدم لصالح هذا الإقليم بالذات يجب أن تتحمله الدولة الخلف 0 وقد سلمت فرنسا بهذه القاعدة عندما آل إليها إقليمان من إيطاليا بموجب معاهدة السلام عام 1947 هما *Brigue* و *Tende* حيث تحملت فرنسا ديون إيطاليا التي إرتبطت بها لصالح هذين الإقليمين 0

خامسا :

إذا تفكك الإتحاد أو استقل إقليم في دولة جديدة عن دولة الأصل العادية أو الإستعمارية التزمت الدولة الخلف بديون الدولة السلف على ذات الإقليم الذى أصبح دولة جديدة () ولكن العمل الدولى ليس متواترا فى هذا الشأن فيما يتصل بمبدأ وحدة الدين حيث يميل إلى الإتفاق بين الطرفين على طريقة تحمله ، فإن إنعدم الاتفاق كان لقواعد العدالة دور فى تحديد عبء الديون المستحق على الدولة الخلف ()

وتميل اتفاقية فيينا لعام 1983 الخاصة بالتوارث فى غير المعاهدات أى التوارث فى الممتلكات والديون وغيرها إلى أهمية التنازل بين الممتلكات الموروثة ومقدار الديون المطلوبة () وقد انطبقت هذه القاعدة بشكل موسع عند تصفية الديون العثمانية بعد إنتهاءها فى اتفاقية لوزان فى يوليو 1923 ()

ومما يذكر أن روسيا الإتحادية قد أعلنت أنها وريثة للإتحاد السوفيتى وأنها تتحمل كافة الإلتزامات المترتبة عليه كما تتمتع بكافة الحقوق المقررة له فى الإتفاقات الدولية بالإضافة إلى أن روسيا الإتحادية قد ورثت المقعد الدائم المخصص للإتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن بوصفها أكبر أعضاء الإتحاد السوفيتى حيث تبلغ مساحتها 76,3 % من مساحة الإتحاد ، و60% من الناتج القومى السوفيتى ، و92% من إنتاج البترول السوفيتى و74% من إنتاج الغاز وتمثل صادراتها 80% من الصادرات السوفيتية ونسبة سكانها 51,7 % من سكان الإتحاد وهذا هو السبب الذى رجح فى العمل نظرية إستمرار روسيا وليس خلافتها للإتحاد السوفيتى إستنادا إلى التصريحات الروسية وموافقة شركائها على ذلك ضمنا وحدودها فى مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى محل الإتحاد السوفيتى وتحملها لكافة الإلتزامات وتمتعها بكافة الحقوق التى كان يتمتع بها الإتحاد السوفيتى ، وبذلك تواضع الأمر فى نظر موسكو والعالم إلى مجرد تغيير الإسم إلى الإتحاد الروسى بدلا من الإتحاد السوفيتى ()

وقد أكدت موسكو ذلك فى مذكرة بتاريخ 1992/1/13 وإعترفت الدول الأخرى ضمنا بذلك ولم يكن الأمر يتطلب إعترافا قانونيا خلافا لإعتراف العالم القانونى بخلفاء الإتحاد السوفيتى الآخرين

وقد لوحظ أن إحتلال إسرائيل لسيناء الذى إستند، فى المنطق الإسرائيلى، إلى حق الإستيلاء المشروع فى إطار الدفاع الشرعى عن النفس قد إقترن بنشاط إسرائيلى مكثف لاستغلال الثروات المعدنية والزراعية والبتروولية، كما حدث أمر مماثل فى

الضفة الغربية وغزة الذي أضافت إسرائيل إلى سند الاستيلاء سندا آخر وهو الإستراداد (Restauracion) (ومؤداه أن هذه الأراضي كانت مغصوبة في يد الأردن ومصر ثم استردتها إسرائيل حقا خالصا لها بسند بالتبعية يقوم على الخرافات التاريخية والدينية 0

ففيما يتعلق بسيناء حسمت المفاوضات المصرية الإسرائيلية مسألة التوارث بشكل إتفاقي حيث ترد سيناء إلى مصر مقابل تحمل إسرائيل بالالتزامات المالية التي استهلكتها في الكشف عن ثرواتها البترولية بشرط أن تقدم إسرائيل لمصر معلوماتها الكشفية وأن تقدم مصر لإسرائيل كميات من البترول بأسعار وكميات متفق عليها لمدة معينة (15 عاما) 0

أما مركز الأراضي الفلسطينية فقد أوضحته دراسة أوصى بها واعتمدها مجلس الأمن عام 1983 وتقوم على أساس أن إسرائيل دولة محتلة لهذه الأراضي ولا يجوز لها التعاقد دوليا بشكل يسرى عليها كما لا يجوز لها أن تتجاوز حدود الانتفاع المعقول بالثروات وألا تمس حق الشعب الفلسطيني في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية في المياه وغيرها 0